إشكالية المفعول لأجله

م.م. مضرمحمود يحيى أحمد

جامعة ديالى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم وعلى آله) وصحبه وبعد...

فإني أضع أمام القراء موضوعا نحويا من الفضلات المنصوبات في النحو كما يقول النحاة وبعد التوكل على الله أولا وبعد دراستي المفعول لأجله ثانيا ظهرت مواضيع فيها خلافات وآراء نحوية مختلفة تستحق الدراسة في بحث عنوانه(إشكالية المفعول لأجله) وعلى هذا الأساس قمت بتحديد هذه المواضيع ثم قمت بوضع نقاط الإشكال حولها مستثيرا بآراء النحاة هذا أوذاك في هذه القضية أو تلك ومتوجا ذلك في النهاية برأي المفسر في الآية القرآنية .

لقد استعنت بعدة كتب: أولها القرآن الكريم الذي كان منهلي ومرجعي ثم الكتب النحوية نحو :

١ـ الكتاب لسيبويه ٢ـ المقتضب للمبرد ٣ـ شرح المفصل لابن يعيش ٤ـ شرح الرضي على الكافية ٥ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٦ـ كتب الشروح النحوية، وفضلا عن ذلك فقد استعنت ببعض التفاسير التي تمكنت من الحصول عليها نحو: ١ـ التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور ٢ـ روح المعاني للآلوسي ٣ـ الكشاف للزمخشري ٤ـ مجمع البيان للطبرسي ٥ـ التبيان في إعراب القرآن للعكبري .

على أنني لا أخفي عليكم ما واجهتني من صعوبات مثل صعوبة الحصول على المصادر إلى أن ظهر البحث إلى النور .

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المفعول له

تعريفُ المفعول له:

جاء في كتاب سيبويه ت(١٨٠) (هذا بابُ ما ينتصبُ من المصادر؛ لأنه عذرٌ لوقوع الأمر)قال: ((فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسيرٌ لما قبله ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه فانتصب كما انتصب(الدرهم) في قولك: (عشرون درهما)، وذلك قولك: (فعلت ذاك حذار الشر) و(فعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان) ... (وفعلت ذاك أجل كذا وكذا) فهذا كله ينتصب؛ لأنه مفعول له، كأنه قيل له: (لم فعلت كذا وكذا؟) فقال: (لكذا وكذا))[1].

فالقارئ لكلام سيبويه يُلاحظ أنه يذكر أحكام المفعول لأجله بصورة عامة ولايدخل في تفاصيلها الجزئية أعني حالات اعراب المفعول لأجله ... الخ وعندعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١) : ((الاسم المنصوب بالفعل الذي قبله، وانما تذكره ليعرف الغرض الذي من اجله فعلت ذلك الفعل...)) [2].

وعند ابن هشام الأنصاري المصري(ت ٧٦١): ((أنه المصدر [*] الفضلة[**] المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل، فمتى اجتلا لا تك)،

---

[1] تكملة: ١/٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧.

[2] المقتصد في شرح الايضاح: ١/٦٦٥.

([*]) المصدر: جاء في شرح المفصل لابن يعيش: ((وانما سمي مصدرا لأن الأفعال صدرت عنه أي أحدثت منه، كمصدر الابل للمكان الذي تردد ثم تصدر عنه ..)) شرح المفصل: ٤/٤٦ .

([**]) الفضلة: جاء في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ((الفضلة خلاف العمدة والعمدة ما لايستغني عنه كالفاعل، والفضلة: مايمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة لم يضر، كقولك في (ضربت زيدا): (ضربت) بحذف المفعول به .... =

ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل، ويجب في محل فقد شرطا ان يجر باللام أو نائبها))[1].

وقد اشترط ابن هشام الأنصاري ان يكون المفعول له مستوفيا للشروط المذكورة في تعريفه ومتى فقد ركن من هذه الشروط فلا يعد مفعولا له ويجب حينئذ أن يجر بحرف التعليل[2] .

حكم إعراب المفعول لأجلـــــــه:-

لقد ذكر ابن عقيل حكم إعراب المفعول لأجله يجوز النصب إذا وجدت:

١) **المصدرية:** وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري أن المفعول لأجله يكون مصدرا بدلالة قوله:

((أما كونه مصدرا لأن يشعر بالعلّية والذوات لاتكون عللا للأفعال غالبا؛ لأن العلل أحداث والمصدر اسم للحدث فلا يجوز: (جئتك السمن والعسل) بالنصب؛ لأنه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قالة الجمهور وأجاز يونس بن حبيب: (أما العبيد) بالنصب (فذو عبيد) زاعما أن قوما من العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد . وتأول نصب(العبيد) على أنه مفعول له وإن كان غير مصدر (بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد) فـ(العبيد) علة للذكر وهذا النصب أنكره سيبويه وقبحه وقال: إنه لغة خبيثة قليلة وإنما يجوز على ضعفه إذا لم يرد عبيدا بأعيانهم

=قَالَ تَعَالَى:﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝٥ ﴾ الليل: ٥ واعطيت زيدا ومنه قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ۝٥ ﴾ الضحى: ٥ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :٢/ ١٣٠

[1] شرح شذور الذهب: ٢٥٣، وشرح المفصل: ١/ ٤٤٩، وشرح الآجرومية: ٣٣٩ وينظر: شرح متممة الأعراب: ٨٩.

[2] ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٥٢.

و أو نحو الزجاج على التقدير: اما تملك العبيد؛ أي مهما يذكر شخص عن أجل تملك العبيد فذو عبيد و هذا كله مراعاة للمصدر)) [1] .

٢) إبانة التعليل: وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري سبب كون المفعول لأجله علة بقوله:

((لأنه الباعث على الفعل و استشكل جعل العلّية شرطا؛ لأنها محل الشروط و محل الشروط لا يجعل شرطا و جوابه بأن هذه شروط تنصبه؛ لتحقيق ماهيته (عرضا كان)؛ بفتح العين و الراء المهملتين؛ و هو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت؛ كما تقدم في باب التعدي و اللزوم؛ فسقط ماقيل: إن الغرض؛ بالغين المعجمة؛ ماكان باعثا على الفعل؛ وجودا؛ متأخرا عنه؛ فلا يصح تمثيله بقوله (كرغبة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض)؛ و هو ما كان جبليا من الأوصاف اللازمة؛ (لك فعد عن الحرب جبنا) فإن الجبن وصف جبلي لازم)) [2].

٣) اتحاد المفعول لأجله مع عامله في الوقت و الفاعل:

اما عن سبب اشتراط المفعول لأجله الاتحاد مع عامله في الوقت و الفاعل فقد علله ابن يعيش قائلا: ((و أما اشتراط كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل؛ فلأنه علة و عذر لوجود الفعل، و العلة معنى يتضمنه ذلك الفعل، و اذا كان متضمنا له، صار كالجزء منه يقتضي وجوده فإذا كان ذلك كذلك فإذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذلك، نحو (ضربته تقويما له، و تاديبا) فكما أن الضرب لك، فكذلك التقويم و التاديب لك إذ هو معنى داخل تحته ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل، لخلا الفعل عن علة وذلك لا يجوز؛ لأن

---

[1] شرح التصريح على التوضيح: ١/٥٠٩ .

[2] المصدر نفسه: ١/٥١٠.

العاقل لايفعل فعلاً إلاّلعلة ما لم يكن ساهياً أو ناسياً))[1] وكذلك أوضح ابن يعيش شرط اتحاد المفعول لأجله مع عامله[*] في الوقت قائلاً: ((وأما اشتراط كونه مقارناً له في الوجود فلأنه علة الفعل، فلم يجز أن اكرامك الزائر أمس) كان محالاً؛ لأن فعلك لا يتضمن فعل غيرك))[2] يخالفه في الزمان فلو قلت: (جئتك اكرامك الزائر أمس) كان محالاً؛ لأن فعلك لايتضمن فعل غيرك))[3].

٤) أما كونه قلبياً: فقد ذكر الشيخ خالد الأزهري شرط كونه قلبياً بدلالة قوله:

((أي :من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لأن العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل؛ والحامل على الشيء متقدم عليه؛ والفعل الجوارحي ليست كذلك فلا يجوز: (جئتك قراءة للعلم) من أفعال اللسان؛ (ولا قتلاً للكافر) من أفعال اليد ؛ وهذا الشرط قاله ابن الخباز ؛ وغيره كالزمخشري ؛ ويجوز (إرادة قراءة العلم) و(إبقاء قتل الكافر) ؛ وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لأن أفعال الجوارح لاتجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشلوبين وأجاز الفارسي (جئتك ضرب زيد) أي لتضرب زيداً)) [4] .

---

[1] شرح المفصل :١/ ٥٥١.

[*] قال مصطفى الغلاييني في كتابه جامع الدروس العربية في العامل: ((العامل ما يحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض فيما يليه والعوامل هي الفعل وشبيهه، والأدوات التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر والأحرف التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وحروف الجر والمضاف والمبتدأ)) جامع الدروس العربية: ٣/ ٥٦٧.

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها .

[3] شرح المفصل: ١/ ٥٥١.

[4] شرح التصريح على التوضيح :١/ ٥١٠.

ولكن إذا فقد المفعول لأجله أحد هذه الشرائط الثلاثة ؟

قال ابن يعيش: ((فإن فقد شيء من هذه الشرائط لم يحسن انتصابه، ولم يكن بد من اللام، فلا تقول: (جئتك زيدا) ولا (أكرمتك الزائر) ولا (خرجت اليوم مخاصمتك زيدا أمس) وإنما تقول: (جئتك لزيد، ولأكرامك الزائر، ولمخاصمتك زيدا أمس) [1] ولكن ابن عقيل قال: ((ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط، نحو (هذا قمح لزيد))) [2]

لماذا أوجب ابن يعيش النصب في الشرائط الثلاثة ؟

قال ابن يعيش: ((وإنما وجب النصب فيما اجتمع الشرائط الثلاث المذكورة، وامتنع فيما خرج عنه من قبل ان والفعل لما تضمن المفعول له، ودل عليه، وكان موجودا بوجوده اشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل، نحو (ضربت ضربة ، وضربا))، فكما نصبت (ضربة) و (ضربا) بـ(ضربت) من حيث أن الفعل كان متضمنا ضروب المصادر ودالا عليها، فكذلك نصبت المفعول له اذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة، نحو (ضربته تأديبا) وصار في حكم (أدبته تأديبا) وجرى مجرى ما ينتصب به من المصادر، إذا كان نوعا من الأول، ولم يكن من لفظه، نحو: (زجرته) و (عذا الحمزى) فأما إذا فقد منه شرط من هذه الشروط، خرج عن شبه المصدر، وجرى مجرى سائر الأجنبية فلم يتعد إليه الفعل اللازم والمنتهي في التعدي إلا بحرف جر، وخص باللام؛ لأنها تدل على التعرض والعلة فاعرفه)) [3].

أحوال المفعول له

المفعول له المستكمل للشروط له ثلاثة أحوال:

---

[1] شرح المفصل :١/٤٥٢.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :٢/١٥٨.

[3] شرح المفصل :١/٤٥٢.

١) مجرد من الألف و اللام و الإضافة .

٢) أن يكون مقترن بأل .

٣) أن يكون مضافاً[١].

يقول ابن عقيل: ((وكلما يجوز أن يجر بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف و اللام و الإضافة النصب، نحو (ضربتُ ابني تأديباً)، ويجوز جره، فتقول: (ضربتُ ابني لتأديب) ... وما صحب الألف و اللام بعكس المجرد، فالكثر جره، ويجوز النصب في (ضربتُ ابني للتأديب) أكثر من (ضربتُ ابني التأديب)، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف: لا أقعدُ الجبن عن الهيجاء في(الجبن) مفعول له أي: لا أقعدُ لأجل الجبن .. وأما المضاف فيجوز فيه الأمران ــ النصب، والجر ــ على السواء ــ فتقول: (ضربتُ ابني تأديبه، وتأديبه))) [٢] .

ما معنى ما جاء في كتاب سيبويه (هذا باب ما ينتصب من المصادر؛لأنه عذر لوقوع الأمر؟)

أوضح ابن يعيش معنى المفعول له عندما يكون علة و عذر لوقوع الفعل قائلاً: ((وإنما قلنا: إنه علة و عذر لوقوع الفعل؛ لأنه يقع في جواب (لم فعلت) كما يقع الحال في جواب (كيف فعلت)) [٣]

لماذا أصل المفعول له أن يكون باللام ؟

قال ابن يعيش: ((وإنما كان أصله أن يكون باللام؛ لأن اللام معناها العلة، و الغرض، نحو: (جئتك لتكرمني) و (سرتُ لأدخل المدينة) أي:

---

[١] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/١٥٩.

[٢] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/١٦٢.

[٣] شرح المفصل :١/٤٤٩.

(الغرض من مجيئي الإكرام، والغرض من (السير دخول المدينة، والمفعول له علة الفعل، والغرض به)) [1]

ما الفرق بين لام المفعول له وواوالمفعول معه ؟

لقد عقد ابن يعيش فرقا بين لام المفعول له وواو المفعول له وقد بين أن لام المفعول لايسوغ حذفها بخلاف واو المفعول معه فإنه لايجوز حذفها قائلا: ((و الفعل يكون لازما أو متعديا فعدي باللام، وقد تحذف هذه اللام، فيقال: (فعلت ذلك حذار الشر) و (أتيتك مخافة فلان)، وأصله: لحذار الشر، ولمخافة فلان، فلما حذفت اللام، وكان موضعها نصبا، تعدى الفعل بنفسه، فنصب كما في قوله تعالى ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىَّ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ﴾ الأعراف: ١٥٥ (و استغفرت الله ذنبا) فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه، فإنه لا يسوغ حذفها لا تقول: (استوى الماء الخشبة)؛ وذلك لأن دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه؛ وذلك لأنه لابد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره، إذ العاقل لايفعل فعلا إلا لغرض وعلة، وليس كل من فعل شيئا يلزمه أن يكون له شريك، أو مصاحب)) [2]

هل يجوز حذف اللام والمصدر معا ؟

من الواضح أنه لا يجوز حذف الاثنان؛ لأن ذلك يزيل معنى العلة، ويلتبس بالمفعول به إذ قال ابن يعيش: ((لا يجوز حذف اللام والمصدر معا، فتقول في (قصدتك لإكرام زيد): (قصدتك زيدا) وأنت تريد: لزيد، فزال

---

[1] شرح المفصل :١/٤٤٩.

[2] المصدر نفسه:١/٤٥٠ .

معنى اللام وربما اوقع في بعض الأماكن لبسا بالمفعول به ، ألا ترى انك اذا قلت: (جئتُ زيدا)، وأنت تريد تزيد النبس بالمفعول به)) [1].

لماذا يتوجبُ في المفعول له أن يكون مصدرا والعامل فيه من غير لفظه ؟

قال ابن يعيش: ((اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرا ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله، وإنما يذكر علة وعذرا لوقوع الفعل، وأصله أن يكون باللام وإنما وجب أن يكون مصدرا؛ لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له، والداعي إنما يكون حدثا لا عينا وذلك من قبل أن الفعل أما أن يجتلب به فعل اخر كقولك: (احتملتك لاستدامة مودتك) و(زرتك لابتغاء معروفك) ف(لاستدامة) المودة) معنى يجتلب بالاحتمال، و(ابتغاءُ الرزق) معنى يجتلب بالزيارة، وأما أن يرفع بالفعل الأول معنى حاصل، كقولك: (فعلتُ هذا حذر شرك)، فالحذر معنى يتوصل بما قبله من الفعل إلى دفعه، والمصادر معان تحدث وتنقضي، فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه، نحو قولك: (زرتك طمعا في برك)، (وقصدتك رجاء خيرك) فالطمع ليس من لفظ (زرتك)، (والرجاء) ليس من لفظ (قصدتك)، ولا تقول: (قصدتك للقصد)، ولا (زرتك للزيارة)؛ لأن المفعول له علة لوجود الفعل والشيء لا يكون علة لنفسه،إنمايتوصل به إلى غيره)) [2]

وخلاصة الكلام ان ابن يعيش قد أوجب أن يكون المفعول له مصدرا ؛ لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعي إنما يكون حدثا والمصادر

---

[1] شرح المفصل :١/٤٥٠ .

[2] المصدر نفسه:١/٤٤٩.

معان تحدث وتقضي وكذلك لماذا أوجب أن يكون المفعول له العامل فيه من غير لفظه؛ لأن المفعول له علة لوجود الفعل وليس علة لنفسه .

هل يجوز إنابة المفعول لأجله عن نائب الفاعل؟

جمهرة النحاة لا يجوزون ذلك ولكن الاخفش يجوز ذلك والشاهد قول الشاعر :

يُغضي حياء ويُغضى من مهابته فلا يُكلم الا حين يبتسم[1] [2]

فابن يعيش لايجوز إنابة المفعول لأجله عن الفاعل بدلالة قوله: ((فقوله (من مهابته) في موضع المفعول له واسم ما لم يسم فاعله المصدر المقدر ولا يكون (من مهابته) في موضع اسم ما لم يسم فاعله ؛ لأن المفعول لا يقام مقام الفاعل، لئلا تزول الدلالة على العلة)) [3] .

تنكير وتعريف المفعول لأجله :

لقد ذكر ابن عصفور الأشبيلي الأندلسي أن المفعول لأجله يكون معرفة ونكرة وذلك في كتابه المقرب [4] .

قال ابن يعيش :((قال صاحب الكتاب: ويكون معرفة ونكرة ... قال الشارح: إنما قال ذلك ردا على من زعم أن هذه المصادر التي هي المفعول له، نحو (ضربته تاديبا له) من قبيل المصادر التي تكون حالا نحو: (قتلته صبرا) و (اتيته ركضا) أي: صابرا، راكضا، حكى ذلك ابن السراج وغيره

---

[1] ينظر :الأصول في النحو : ٢٠٦/١ .

[2] ديوان الفرزدق: ١٧٩/٢ .

[3] شرح المفصل :٤٥١/١.

[4] المقرب :٢٢٧.

... فهو عندهم نكرة، و(مخافة الشر) ونحوها مما هو مضاف من قبيل (عثلك) و (غيرك) و (ضربُ زيد غدا) في نية الانفصال ...)) [1]

أما المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد فقد قال: (ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة لأنه ــ فيما زعم ــ كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقرنا بأل، قال هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافا إلى معرفة قضاياته لفظية لا تفيد تعريفا، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله في هذه المسألة لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر وعما يدل على صحته وروده في قول الله تعالى﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ البقرة: ١٩ ، والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل، فلا يصار إليه))[2] .تعليقات العلماء على هذا الشاهد القرآني الكريم :

١) جار الله الزمخشري عندما علق على الشاهد القرآني: بقوله (حذر الموت) حيث جاء المفعول لأجله معرفا بالإضافة ومنصوب وهو رد على مذهب أبي عمر الجرمي وقوله (من الصواعق) ، في موضع نصب على أنه مفعول لأجله غير صريح أي من خوف الصواعق وهو متعلق بيجعلون [3].

---

[1] شرح المفصل :١/٤٥٣.وينظر الأصول في النحو: ١/٢٠٨.

[2] حاشية شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :٢/١٦٠.

[3] ينظر تفسير الكشاف :١/٩١.

٢) (من الصواعق) عند العكبري ((أي من صوت الصواعق وحذر الموت مفعول له وقيل مصدر أي يحذرون حذرا مثل حذر الموت والمصدر هنا مضاف إلى المفعول به)) [١].

٣) عند ابن عاشور ((من الصواعق للتعليل أي لأجل الصواعق ... ونظير هذا قولهم سقاه من الحيمة بفتح الحين وسكون الياء وهي شهوة اللبن؛ لأن الحيمة سبب السقي والمقصود زوالها لا المفعول لأجله هو الباعث وجوده على الفعل سواء كان مع ذلك غاية للفعل وهو الغالب أم لم يكن كما هنا ... حذر الموت مفعول لأجله وهو هنا علة وغاية معا)) [٢] .

٤) عند الآلوسي ((حذر الموت نصب على العلة لـ(يجعلون) وإن كان من الصواعق في المعنى مفعولا له لم كان هنا نوعان منصوب ومجرور ولزوم العطف في مثله غير مسلم خلافا لمن زعم ولا مانع من أن يكون علة له مع علته كما أن من الصواعق علة له نفسه ... وجعله مفعولا مطلقا لمحذوف أي يحذرون – حذر الموت بعيد)) [٣]

أ) قول الشاعر:

واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما [٤]

قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ((حسنك ابتغاء للخير، فتنصب والمعنى معنى اللام، وكذلك قول الشاعر: واغفر عوراء الكريم ... الخ)) [٥].

---

[١] التبيان: ١/٣٦.

[٢] التحرير والتنوير: ١/٣٢٠ .

[٣] روح المعاني: ١/١٦٦.

[٤] ديوان حاتم الطائي: ٢٢٥.

[٥] المقتضب: ٢/٣٤٨.

فالشاهد فيه (ادخارُ) حيث جاء معرفة بالإضافة مع الضمير وهو رد على الجرمي والزيادي وقوله (تكرماً) مفعول لأجله مستوفيا للشروط منصوب منكر غير معرف ولا مضاف [1] .

ب) قول العجاج:

يركبُ كلَّ عاقرٍ جمهورِ مخافةً وزعلَ المحبورِ

والهولَ من تهولِ الهبورِ [2]

((والشاهد فيه وقوع (مخافة) مفعولاً له وهو نكرة، ووقوع (زعل) و(الهول) كذلك وهما معرفتان)) [3] .

شاهد قرآني على المفعول لأجلهِ كونهُ قلبياً

سأستعرض ما قالهُ بعض العلماء في الآية القرآنية الكريمة:

١- قال السيوطي: ((وشرط بعض المتأخرين فيه، أن يكون من أفعال النفس الباطنة ... وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته في الوقت والفاعل، نحو ضربتُ ابني تأديباً ...ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين، فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعاً غدا في معروفك، وجئتُ حذرَ زيد، ومنه قوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾﴾ الرعد :١٢. ففاعل الإراءة هو الله ،والخوف والطمع من الخلق))[4].

وأما ابن هشام الأنصاري فقد قال في الآية القرآنية اعلاه: ((...أي فتخافون خوفاً ،وتطمعون طمعاً ،وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر

---

[1] ينظر شرح المفصل: ١/ ٤٥٥.

[2] ديوان العجاج: ١/ ٣٥٥-٣٥٥.

[3] شرح المفصل: ١/ ٤٥٣.

[4] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٩٠٨.

الملائكة إلا فيما استثنى ، أو خائفين وطامعين ،أو لأجل الخوف والطمع ،فإن قلنا: لايشترط اتحاد فاعل الفعل والمصدر المعلل ،وهو اختيار ابن خروف فواضح، وإن قيل باشتراطه فوجهه(أن يريكم) بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية، لا الإراءة، أو الأصل: إضافة وإطماعا ، وحذف الزوائد ...)) [1].

أما الزمخشري فقد قال في(خوفا وطمعا) ((لا يصلح أن يكونا مفعولا لهما؛ لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل إلا على تقدير حذف المضاف، أي: إرادة خوف وطمع أو على معنى أخافة وإطماعا ويجوز أن يكونا منتصبين على الحال عن البرق، كأنه في نفسه خوف وطمع، أو على: ذا خوف وذا طمع أو من المخاطبين، أي: خائفين وطامعين ومعنى الخوف والطمع: أن وقع الصواعق يخاف عند البرق، ويطمع في الغيث ...)) [2]

أما الأستاذ الشيخ الطاهر ابن عاشور فقد ذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري في تفسيره [3] أما الآلوسي في تفسيره روح المعاني فقد ذهب إلى عدم اشتراط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلل قائلا: ((وهو الذي يقوى في ظني واستدل على جواز عدم التشارك بما ذكرناه في حواشينا على شرح القطر للمصنف ... وقيل: الخوف والطمع موضوعان موضع الآيات في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴿١٧﴾ ﴾ نوح :١٧ .

هما مفعول له باعتبار أن المخاطبين رائين؛ لأن إراءتهم متضمنة لرؤيتهم والخوف والطمع من أفعالهم فهم فعلوا الفعل المعلل بذلك وهو الرؤية فيرجع إلى معنى قعدت عن الحرب جبنا ... ونزه ذلك المولى أبو

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢/٢١٩.

[2] تفسير الكشاف: ٢/٤٦٨.

[3] ينظر التحرير والتنوير: ٦/١٠٣ .

السعود بأنه لا سبيل إليه؛ لأنه ما وقع في معرض العلة الغائية لاسيما الخوف لايصلح لرويتهم وتعقبه عزمي زادة وغيره بانه كلام واه لأن القائل صرح بأنه من قبيل قعدت عن الحرب جبنا ويريد أن المفعول له حاصل على الفعل وموجود قبله وليس مما جعل في معرض العلة الغائية كما قالوا في ضربته تاديبا فلا وجه للرد عليه بما ذكر. وقيل التعليل هنا مثله في لام العاقبة لا أن ذلك من قبيل قعدت عن الحرب جبنا كما ظن؛ لأن الجبن باعث على القعود دونهما للرؤية وهو غير وارد؛ لأنه باعث بلا شبهه واعترض عليه العزمي بان اللام المقدرة في المفعول له لم يقل أحد بانها تكون للام العاقبة ولا يساعده الاستعمال وهو ليس بشيء)) [1].

هل يجوز حذف المفعول لأجلهِ؟

وقد ذكر عباس حسن فضلا عن ذلك ((أنه يجوز حذفه لدليل يدل عليه عند الحذف، كأن يقال: (إن الله أهلٌ للشكر الدائم، فاعبدهُ شكرا، واضعهُ) والتقدير: اضعهُ شكرا، فحذف الثاني لدلالة الأول عليه، ومثل: (إن الضيف الذي سيزورنا جديرٌ أن نظهر له التكريم في كل حركاتنا فنقف تكريما ونتقدم عند قدومه تكريما، ونصافحه .....) أي: نصافحه تكريما ومثل هذا ماسبق من قول ابن مالك: (خذ شكرا ودن ....))) [2].

هل يجوز حذف عامل المفعول لأجلهِ؟

ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أنهُ يجوز حذف عامل المفعول لأجله[3].

---

[1] روح المعاني: ٧/١١٢.

[2] النحو الوافي: ٢/١٦٠-١٦١.

[3] شرح التسهيل: ٢/١٢٦.

لقد ذكر عباس حسن ((جواز حذف عامله لوجود قرينة[*] تدل عليه نحو: بعدا عن الصعوضاء في الحياة عن سأل: لم قصدت الضواحي ؟...))[1] .

هل يجوز تعدد المفعول لهُ ؟

((لايجوز تعدد المفعول له منصوبا أو مجرورا، ومن ثم منع في قوله تعالى ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ۚ ﴿٢٣١﴾ ﴾ البقرة: ٢٣١ فتعلق(لتعتدوا) بـ (تمسكوهن) على جعل ضرارا مفعول لـه، وإنما يتعلق به على جعل: (ضرارا) حالا)) [2].

قال عباس حسن في الحديث عن التعدد: ((فيجب الاقتصار على واحد للعامل الواحد ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه .....)) [3] .

وعند العكبري ضرارا مفعول لأجله أو مصدر في موضع الحال أي مضارين.... [4].

وجاء في كتاب التعريفات ((أمر يشير إلى المطلوب))[5]

وأما الطبرسي فقال: ((ضرارا نصب على الحال عن الواو في تمسكوهن تقديره ولا تمسكوهن ...)) [6]

(*) جاء في موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ((المقصود بالقرينة الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه)) ١٢٢٨/٥

[1] النحو الوافي :٢/١٦٠-١٦١.

[2] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :٢/١٠١.

[3] النحو الوافي :٢/١٦١.

[4] التبيان :١/١٨٣.

[5] التعريفات : ١٥٢

[6] مجمع البيان :١/٢٣٨.

أما الألوسي فقد قال: ((ولا يجوز عليه أن يكون هذا علة لما كان هو له إذ المفعول له لا ينعقد إلا بالعطف، أو على البدل – وهو غير ممكن لاختلاف الإعراب – ويجوز أن يكون كذلك على الوجه الثاني وجوز تعليقه بالفعل مطلقا إذا جعلت اللام – للعاقبة ولا ضرر في تعدي الفعل إلى علة وعاقبة لاختلافهما ....)) [1]

هل يجوز تقديم المفعول لهُ على عاملهِ ؟

أجاز الأشموني تقديمه على عامله منصوبا أو مجرورا [2]

وأجاز السيوطي تقديمه على عامله ، ومنعه ثعلب وطائفة وردّ بالسماع قال:

فما جزعا وربّ الناس أبكي ولا حرصا على الدنيا اعتراني[3]

وقال:

طربتُ وما شوقا إلى البيض أطربُ ولا لعبا مني وذو الشيب يلعبُ[4][5]

---

[1] روح المعاني: ١/٥٣٧.

[2] ينظر شرح الأشموني :٢/٣٨٩.

[3] هو لمحمد بن مالك في الدرر: ٣/٨٠.

[4] هو لكثير بن زيد في جواهر الأدب :٣٦٠.

[5] ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :٢/١١٠.

نتائج البحث

١) لايجوز تعدد المفعول لاجله منصوبا كان ام مجرورا .

٢) يجوز ان يأتي المفعول لاجله معرفا ومنكرا ومستشهدا بالايات القرآنية الكريمة ،وبكلام سيبويه والشعر العربي .

٣) لايشترط في مجيء المفعول لاجله كونه قلبيا مستشهدا في ذلك بالآيات القرآنية وبكلام النحاة .

٤) يأتي المفعول لاجله مجرورا عن (أل والاضافة) والاكثر فيه النصب ويجوز جره .

٥) المفعول لاجله المحلى بأل فالاكثر جره ويجوز نصبه .

٦) المفعول لاجله المضاف فيجوز فيه الامران فيه الجر – والنصب على السواء .

٧) لايجوز حذف اللام والمصدر معا في باب المفعول لاجله ،في نحو (قصدتك لاكرام زيد): (قصدتك زيدا) لزوال معنى اللام وربما أوقع في بعض الاماكن لبسا .

٨) لايجوز تنحية المفعول لاجله عن الفاعل على رأي جمهرة النحاة ولكن الاخفش جوز ذلك .

٩) اوجب ابن يعيش ان يكون المفعول له العامل فيه من غير لفظه لان المفعول له علة لوجود الفعل وليس علة لنفسه.

١٠) اوجب ابن يعيش اشتراط اتحاد المفعول لاجله مع عامله في الوقت وذلك لان المفعول لاجله علة الفعل، ولا يجوز ان يخالفه في الزمان.

١١) اوجب ابن يعيش المفعول لاجله ان يكون مصدرا وذلك لانه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعي انما يكون حدثا لا عينا، والمصادر معان تحدث وتنقضي فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة .

قائمة المصادر

القرآن الكريم

١) التبيان في إعراب القرآن – تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين – العكبري ت (٦١٦ هـ) وضع حواشية محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان –ط٢ –٢٠١٠ م .

٢) التعريفات – السيد الشريف علي بن محمد بن محمد الجرجاني – شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر – لا. ط– ١٣٥٧هجري– ١٩٣٨ميلادي.

٣) تفسير التحرير والتنوير– تأليف سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس لا. ت– لا.ط.

٤) تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل – تأليف الإمام أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري(٤٦٧ –٥٣٨ هجري) – رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين– دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – لا.ط – ١٤٢٧هجري–٢٠٠٨ميلادي.

٥) جامع الدروس العربية – الشيخ مصطفى الغلاييني – راجع هذه الطبعة ونقحها – سالم شمس الدين – المكتبة العصرية – صيدا– بيروت– لا.ط – ١٤٢٨ هجري– ٢٠٠٧ ميلادي .

٦) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب – الإمام علاء الدين بن علي الأربلي –صنعة اميل بديع يعقوب – دار النفائس –بيروت – لبنان – ط١ – ١٩٩١ميلادي .

٧) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علوم العربية – أحمد بن الأمين الشنقيطي – تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت – ط١– ١٩٨١ميلادي

٨) ديوان الحجاج – رواية عبد الملك بن قريب وشرحه – تحقيق عبد الحفيظ السطلي – توزيع مكتبة اطلس –دمشق –لا.ط– لا.ت.

٩) ديوان حاتم الطائي – صنعة يحيى بن مدرك الطائي – رواية هشام بن محمد الكلبي – دراسة عادل سليمان جمال – مكتبة الخانجي – القاهرة –ط٢ – ١٩٩٠ميلادي

١٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني – تأليف العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (١٢٧٠هجري) – ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط١– ١٤١٥هجري – ١٩٩٤ميلادي .

١١)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة – ٢٠٠٤ميلادي .

١٢)شرح الأجرومية – ابن أجروم (ت ٧٢٣هجري) شرحه فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين – قدم له ووضع حواشيه عبد الله خليل محمد صقر – المكتبة العلمية – بيروت –لا. ت .

١٣)شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك الى ألفية ابن مالك) حققه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد – ط٢ – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر – ١٣٥٨ هجري – ١٩٣٩ميلادي .

١٤) شرح الرضي على الكافية – ابن الحاجب – لا. ط – لا.ت .

١٥) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري –تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة – مصر – ٢٠٠٤ميلادي .

١٦) شرح المفصل للزمخشري– تأليف موفق الدين أبى البقاء يعيش بن على بن يعيش الموصلى (ت ٦٤٣هجرى) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د.أميل بديع يعقوب – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – ط١– ١٤٢٢هجري – ٢٠٠١ميلادي .

١٧) شرح ملحة الإعراب – للقاسم بن محمد الحريري (ت ٥١٦ هجرى) تعليق د. ياسين حاسم المحيميد – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤٢٢هجري – ٢٠٠١ميلادي

١٨) الكتاب – تأليف عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب ب (سيبويه) –علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١– ١٤٢٠هجري – ١٩٩٩ميلادي .

١٩) معانى النحو – تأليف د. فاضل صالح السامرائى – شركة العاتك للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة –دار التراث – خلف الجامع الأزهر – توزيع مكتبة انوار دجلة (بغداد) – ط٢ – ١٤٢٣هجري – ٢٠٠٣ ميلادي .

٢٠) المقتصد في شرح الايضاح – لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان – منشورات وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية ١٧العراقية – دار الرشيد للنشر – ١٩٨٢م.

٢١) مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب – تأليف جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هجري) تحقيق وتعليق – بركات يوسف

هيود – شركة دار الارقم بن ابي الارقم للطباعة والنشر والتوزيع – ط١ – بيروت – لبنان – ١٤١٩هجري – ١٩٩١ميلادي .

٢٢) المقتضب – أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هجري) – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر – لا. ط– عالم الكتب – بيروت – لا. ت .

٢٣) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي – شركة انخياط للكتب والنشر بيروت .

٢٤) النحو الوافي –تأليف عباس حسن – نشر مكتبة المحمدي – ط١ – بيروت– لبنان ١٤٢٨– ٢٠٠٧م .

٢٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – الإمام جلال عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هجري) – تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط٢ – ١٤٢٧هجري – ٢٠٠٦ميلادي .